**1ـ وجوب حذف المبتدأ**

 ذكر ابن عقيل أن ابن مالك (المصنف ) لم يذكر مواضع وجوب حذف المبتدأ، ولكنه عدها في غير هذا الكتاب أربعة هي:

1ـ النعت المقطوع إلى الرفع : في مدح ، نحو: (( مررت بزيد الكريمُ))أو ذم نحو: ((مررت بزيد الخبيثُ) أو ترحم ‘ نحو : (( مررت بزيد المسكينُ)) ، فالمبتدأ محذوف في هذه الأمثلة ونحوها وجوبا، والتقدير: (( هو الكريم، هو الخبيث، هو المسكين).

2ـ أن يكون الخبر مخصوص (نعم) أو (بئس)، نحو: (نعم الرجل زيدٌ) ، و(بئس الرجل عمروٌ)، فزيد وعمرو : خبران لمبتدإ محذوف وجوبا، والتقدير(هو زيد) أي ا لممدوح زيد و(هو عمرو ) أي المذموم عمرو.

3ـ ما حكى الفارسي من كلامهم ( في ذمتي لأفعلن) ففي ذمتي خبر لمبتدإ محذوف واجب الحذف، والتقدير( في ذمتي يمين)، وكذلك ما أشبهه وهو ما كان الخبر فيه صريحا بالقسم.

4ـ أن يكون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل، نحو: (صبر جميل) التقدير(صبري صبر جميل) ، فصبري مبتدأ، وصبر جميل: خبره، ثم حذف المبتدأ الذي هو (صبري) ـ وجوبا.

**2ـ تعدد الخبر**

**يقول ابن مالك:**

**وأخبروا باثنين أو أكثرا عن واحد كهم سراةٌ شعرا**

اختلف النحاة في جواز تعدد الخبر بلا حرف عطف في اتجاهين

تعدد الخبر

**الخبران في معنى خبر واحد الخبران لم يكونا في معنى خبر واحد**

 **وقد جوز ابن مالك(المصنف) كلا هذين الاتجاهين فمثال كون الخبران في معنى واحد قولهم (هذا حلو حامض) أي: مزٌّ ، ومثال كون الخبر ليس في معنى واحد قولهم : (( زيد قائم ضاحك).**

 **وذهب بعض النحاة إلى** أن الخبر لا يتعدد إلا إذا كان الخبران بمعنى واحد ، فإن لم يكونا بمعنى واحد تعين العطف، فإن جاء بلسان العرب بغير عطف قُدِّر له مبتدأ آخر، كقوله تعالى ((وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد) ، والشاهد في الآية الكريمة هو(الغفور والودود وذو العرش ) وكلها أخبار لا نجد بينها حرف عطف على الرغم من كونها ليست بمعنى واحد ، فيتعين عند من يجوز ذلك تقدير مبتدأ فيكون التقدير (وهو الغفور وهو الودود وهو ذو العرش المجيد.

 ومن ذلك قول الشاعر :

**من يكُ ذا بتٍّ فهذا بتي مقيظ مصيف مشَتي**

الشاهد فيه قوله : (فهذا بتي مقيظ مصيف، مشتي ) فإنها أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عاطف، ولا يمكن أن يكون الثاني نعتا للأول لاختلافهما تعريفا وتنكيرا ولا يصح إعرابها خبرا لمبتدأ محذوف لأنه خلاف الأصل ، فلا يصار إليه.

 ومن ذلك قول الشاعر:

**ينام بإحدى مقلتيه ويتقي بأخرى المنايا فهو يقظان نائم**

الشاهد فيه قوله )):فهو يقظان نائم)) حيث أخبر عن مبتدأ واحد وهو قوله (هو) بخبرين هما (يقظان ونائم) من غير عطف للثاني على الأول والشواهد على ذك كثيرة.

 وزعم بعض النحاة أنه لا يجوز تعدد الخبر إلا إذا كان الخبران من جنس واحد ، كأن يكونا مثلا مفردين نحو: ( زيد قائم ضحك) أو جملتين ، نحو: (زيد قام ضحك)، فإذا كان أحدهما مفرد والآخر جملة، فلا يجوز ، فلا تقول: (زيد قائم ضحك)**\*** وبعضهم يجعل قوله تعالى (( فإذا هي حية تسعى )) من باب الإخبار المتعددة أحدهما مفرد والآخر جملة... هي مبتدأ ، حية : خبر مفرد، تسعى: فعل مضارع والجملة الفعلية في محل رفع خبر ثان للمبتدأ (هي)، فهو خبر جملة، ويذكر ابن عقيل لهم ذلك ،فيقول أنه لا يتعين ذلك ، لجواز كونه حالا.